

د. سحر نصر تهنئ مع الأمين العام المساعد للأمم المتحدة ترتيبها مع مجالس التعاون حتى 2022

القاهرة في 2017/4/25

وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي تناقش مع نائبة رئيس بنك الاستيراد والتصدير الأمريكي تنفيذ مشروعات استثمارية كبرى في مصر في مجالات البتروكيماويات والطاقة الجديدة والمتجددة

اختتمت الدكتورة سحر نصر، وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي، زيارتها إلى ولاية نيويورك، بقاء السيد/ مراد وهبة، الأمين العام المساعد للأمم المتحدة، ورئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية للدول العربية، بمقر البرنامج في نيويورك. وأكدت الوزيرة، أن الحكومة المصرية تتابع حالياً برنامج طموح وجرئ للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، وتعد إجراءات مكافحة الفساد عنصر حاسم في برنامج الإصلاح وعامل مهم لنجاحه. وأشارت الوزيرة إلى أن مصر مصرة على محاربة الفساد بكافة أشكاله وفي جميع الميادين والقطاعات حتى القضاء عليه. وبحث الجانبان، أعداد وثيقة العمل المقبلة للبرنامج الإنمائي والذي سيتم تنفيذه على مدار الخمس أعوام المقبلة من 2018 إلى 2022.

وناقش الجانبان، التعاون في مجال تمكين المرأة، ودعم القطاع الخاص، وأكدت الوزيرة أن من أهداف التنمية المستدامة إعطاء دور كبير للقطاع الخاص، ولأنها تتولى محفظة الاستثمار في الحكومة، فهي حريصة على إشراك القطاع الخاص في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، لأن للقطاع الخاص دوراً استراتيجياً في التقدم الاقتصادي وجهود الإصلاح الحالية. وأكدت الوزيرة، أن من الأهداف في مصر دعم المرأة في الحصول على مزيد من الاستثمارات والأعمال التجارية، كما يتم العمل على إزالة أي عقبات في مسار المرأة من أجل خلق الشركات الناشئة والاستثمارات التي من شأنها دفع الاقتصاد إلى الأمام. وأكدت الوزيرة، أن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، يعد شريكاً ناجحاً في مصر، وسيدعم الحكومة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تحسين مؤشرات الاستثمار، وتوسيع نطاق العمليات لتوفير المزيد من فرص العمل للشباب والمرأة، ودعم جميع قضايا الحوكمة، والتعاون مع الحكومة المصرية في القضاء على الفساد في جميع القطاعات العامة والخاصة. وبحث الجانبان، دعم البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، وزارة الاستثمار في إنشاء خريطة استثمارية لمصر، والتي تشمل جميع المناطق في جميع أنحاء مصر التي تحتاج إلى التنمية، كما تم مناقشة التعاون في مجال ممارسة تقرير الأعمال، وتعزيز الاستثمارات، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وعقب ذلك، التقت الوزيرة، مع السيدة/ هالة المهندس، نائب رئيس بنك التصدير والاستيراد الأمريكي، حيث تم مناقشة زيادة التعاون خلال المرحلة المقبلة في تنفيذ مشروعات استثمارية كبرى في مصر خاصة في مجال البتروكيماويات والطاقة الجديدة والمتجددة، والعمل على استكمال ما تم مناقشته خلال لقاء السيد الرئيس/ عبد الفتاح السيسي، مع رئيس البنك خلال زيارته إلى القاهرة. وأكدت "المهندس" حرص البنك على التعاون مع مصر وتقديم خدماته وتسهيلاته المالية واستكشاف البرامج والمشروعات التي يمكن للبنك المساهمة في تمويلها بمصر، لاسيما في مجالات النقل والبنية التحتية والمرافق الأساسية التي تولى الدولة اهتماماً خاصاً بتنفيذها، مشيرة إلى استعداد البنك لتمويل وتصهيل الصادرات الأمريكية إلى مصر من السلع والخدمات. وأعربت "المهندس" عن استعداد البنك للمساهمة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر، لاسيما في ضوء اهتمام البنك بتوجيه جانب كبير من مخصصاته لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب استثماراته الأخرى في مجالات البنية التحتية، والمشروعات الصناعية، والنقل، والطاقة المتجددة.